إنشاء بنك الأمل للفقراء للإقراض الأصغر وتقديم خدماته بأسعار فائدة مخفضة . .

علي عبدالله صالح

للدخل.

٨- تبنِّي برامج موجهة لذوي الإحتياجات الخاصة من المعاقين بما يحقق إندماجهم في الحياة الإجتماعية والإقتصادية والتعليمية.

٩- مواصلة الإهتمام بالمهمشين وتحسين أحوالهم المعيشية والتوسع في إنشاء المزيد من المدن السكنية الحديثة والمجهزة بكافة الخدمات في بقية محافظات الجمهورية، وامتداداً لما تم بناؤه من مدن سكنية حديثة في كل من صنعاء وعدن والحديدة وتعز لصالح المهمشين وفي إطار الحرص على الإرتقاء بمستوى حياتهم معيشياً وتعليمياً وصحياً وثقافياً وإدماجهم في المجتمع والإسهام في مسيرة بنائه.

بنية أساسية متطورة لإقتصاد وطني متين.

أولاً: زيادة إنتاج الطاقة الكهربائية والتوسع في التغطية من خلال:

١- توليد الطاقة الكهربائية بالوسائل الحديثة والمتطورة بما يلبِّي الاحتياجات الراهنة والمستقبلية المتزايدة للطاقة الكهربائية لإستخدامها في مجالات التنمية الصناعية والزراعية.

٢- إنشاء المزيد من المحطات الإستراتيجية لتوليد الطاقة الكهربائية بالغاز.

٣- تحسين الكفاءة التشغيلية والإدارية والتخطيطية والمالية لقطاع الكهرباء.

٤- تنمية مصادر الطاقة البديلة خاصة في المناطق الريفية والجزر.

٥- تشجيع القطاع الخاص للإستثمار في قطاع الطاقة للمساهمة في سد فجوة الطلب القائمة في قطاع الكهرباء على المدى المتوسط والبعيد.

ثانياً: تطوير شبكة النقل والطرق بما يلبِّي احتياجات النمو الإقتصادي من خلال:

١- إنشاء شبكة عصرية للنقل الحديدي للمعادن والبضائع والركاب.

٢- التوسع في إنشاء شبكة الطرق الرئيسية والريفية واستكمال الربط الإقليمي.

٢- تطوير الموانئ والمطارات والمنافذ البرية وتحسين خدماتها ووسائل السلامة فيها.

٤- تأمين سهولة التنقل داخل المدن ووضع خطة للنهوض بالنقل العمومي الجماعي.

ثالثاً: إقامة بنية تحتية متطورة للإتصالات وتقنية المعلومات عبر:

١- توسيع وتطوير خدمات الإتصالات والبريد وضمان انتشارها في عموم المحافظات.

٢- تشجيع الإستثمار الخاص في مجال الإتصالات وتقنية المعلومات وتحفيز التنافس فيه.

٣- الإستفادة من تقنية المعلومات لتطوير خدمات الإتصالات والبريد.

رابعاً: انتهاج سياسة مائية وبيئية سليمة من خلال:

١- تحسين إدارة الموارد المائية والبيئية والحفاظ عليها وحمايتها من الهدر والإستنزاف والتلوث.

٢- بناء المزيد من السدود والحواجز والمنشآت المائية للحفاظ على المياه.

٣- تنمية الموارد المائية من خلال الحفاظ على مياه الأمطار والتوسع في تغذية المياه الجوفية ومعالجة مياه الصرف الصحي.

٤- إيجاد حلول عاجلة لمشكلة المياه في أمانة العاصمة صنعاء ومدينة تعز وضواحيها وغيرها من المناطق اليمنية التي تعاني من شحة المياه.

٥- التوسع في تنفيذ مشاريع مياه الريف.

٦- إيجاد وعي عام لدى المواطن بأهمية حماية البيئة والحفاظ على المياه وترشيد استخدامها.

مكافحة الفساد خيار ثابت ومسار لا يتوقف.

مواصلة جهود مكافحة الفساد المالي والإداري من خلال تطوير سياسات وآليات مكافحته على النحو التالي:

١- تطبيق قانون الذمة المالية.

٢- إصدار قانون مكافحة الفساد وإنشاء هيئة مستقلة لمكافحة الفساد المالي والإداري.

٣- تفعيل أجهزة الرقابة والمحاسبة وحماية المال العام وتطبيق مبدأ الثواب والعقاب.

٤- تفعيل دور الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة، وإصدار التشريع اللازم، الذي يكفل ان تكون تبعيته لرئاسة الجمهورية والسلطة التشريعية، وبحيث يقوم بموافاتهما بكافة تقاريره الخاصة بالرقابة عن سير الأداء المالي والإداري في كافة الأجهزة والمؤسسات الحكومية وبما يكفل الحفاظ على المال العام.

٥- تعديل قانون المناقصات والمزايدات وتعزيز استقلالية اللجنة العليا للمناقصات من خلال إنشاء هيئة مستقلة من أشخاص مشهود لهم بالنزاهة والكفاءة تُعنى بالرقابة وإقرار سياسات المناقصات وضمان الشفافية في نظم المناقصات.

٦- تفعيل دور نيابات ومحاكم الأموال العامة واستكمال بناها التحتية والمؤسسية في بقية المحافظات، وإعطاءها صلاحيات كاملة للتعامل مع كافة قضايا الفساد المالي والإداري.

٧- محاسبة الفاسدين وتقديمهم للعدالة .

٨- تعزيز مبدأ الشفافية والمساءلة في كافة نواحي العمل الحكومي ووضع التشريعات المنظمة له.

٩- تفعيل العمل بالأدلة الإرشادية للخدمات الحكومية والرسوم المتعلقة بها ونشرها بالوسائل المتاحة.

بيئة استثمارية جاذبة.

١- تشجيع الإستثمار وتقديم كافة التسهيلات للإستثمارات المحلية والعربية والأجنبية.

٢- تطوير القوانين والإجراءات المتصلة بالإستثمار وفي مقدمتها قانون الإستثمار.

٣- تخصيص أراض للإستثمار في كافة المحافظات وتوفير الخدمات الأساسية لها.

٤- تفعيل دور الهيئة العامة للأراضي والمساحة والتخطيط العمراني في القيام بدورها في ضمان حقوق الملكية، والحد من منازعات الأراضي وتعزيز ثقة المستثمرين.

٥- إتخاذ المزيد من الخطوات لتبسيط الإجراءات الجمركية.

٦- الإرتقاء بنوعية الخدمات المصرفية والوصول بها إلى المستوى العالمي.

أرضية ملائمة لبناء معرفي وتعليم نوعي جيد.

أولاً: التعليم العام:

١- إتخاذ المزيد من الإجراءات الكفيلة بتوفير التعليم المجاني للجميع والعمل على تخفيض الرسوم الدراسية على الطلاب الملتحقين بالمدارس والمعاهد و الجامعات.

٢- تحسين جودة التعليم العام وإعادة هيكلة مؤسساته وتشجيع المبادرات الجديدة في التعليم.

٣- تشجيع التعليم الأهلي والخاص والإهتمام بالتعليم ما قبل المدرسي باعتباره الركيزة الأساسية للتعليم.

٤- الإهتمام بالطلاب المتفوقين في دراستهم وإعطائهم الأولوية في الإبتعاث للدراسة في الخارج وبخاصة في التخصصات العلمية النادرة التي تحتاجها عجلة التنمية.

٥- إنشاء مركز وطني مستقل للتقويم والقياس التربوي لتحسين منظومة التقويم في قطاع التعليم.

٦- التوسع في برامج البنى التحتية والدعم المؤسسي وبناء القدرات في قطاع التعليم العام لتشمل الريف والحضر.

٧- تطوير وتحديث المنهاج التعليمي والتربوي وتحسين مخرجاته لتكون قادرة على التعامل مع المتغيرات المعاصرة بكل ثقة وتلبي إحتياجات سوق العمل.

٨- الإهتمام بتكنولوجيا التعليم وتقنية الاتصالات وجعلها إحدى وسائل التعليم والتعلم الأساسية.

٩- إستكمال جاهزية البنية التربوية التعليمية للدخول في منظومة الخليج العربي.

١٠- الإهتمام بالإبداع التربوي من خلال وضع نظام مؤسسي متكامل لرعاية الموهوبين والمبدعين.

١١- تقديم برامج وطنية لسد الفجوة في الإلتحاق في مجال التعليم بين الذكور والإناث والريف والحضر وضمان عدالة التوزيع والمساواة في الحصول على الخدمات.

١٢- إيلاء الفئات من ذوي الدخل المحدود والإحتياجات الخاصة عناية خاصة في برامج التعليم العام بما يحقق الإندماج التربوي والإجتماعي لهم.

١٣- تشجيع القطاع الخاص للإستثمار والشراكة في قطاع التعليم العام والعالي والمهني ومجال المعرفة.

١٤- رعاية وكفالة حقوق المعلمين و التربويين بما يحقق الإستقرار المعيشي والوظيفي لهم.

ثانياً: التعليم الفني والتدريب المهني:

١- التوسع في بناء المعاهد الفنية والمراكز المهنية في عموم المحافظات.

٢- دعم وتشجيع التعليم الفني والمهني للفتيات.

٣- إصلاح نظام التعليم الفني والتدريب المهني بما يكفل إعداد العمالة الفنية الماهرة التي تخدم أهداف التنمية وتلبي إحتياجات سوق العمل في الداخل وفي دول الجوار.

ثالثاً: محو الأمية وتعليم الكبار:

١- دعم وتبنِّي برامج محو الأمية وتعليم الكبار بما يُسهم في تقليص نسب الأمية وتخفيض معدلاتها وصولاً إلى مجتمع بلا أمية.

٢- تشجيع ودعم منظمات المجتمع المدني على تقديم مبادرات في مجال محو الأمية.

٣- إعطاء أولوية في برامج محو الأمية وتعليم الكبار للمرأة الريفية.

رابعاً: التعليم العالي:

١- تطوير التعليم العالي وفتح آفاق جديدة في مسار التعليم بما يحقق رغبات الشباب وتطلعاتهم مع التركيز على العلوم التطبيقية والتخصصات النادرة.

٢- تشجيع مؤسسات ومراكز البحث العلمي وحثها على الشراكة الإقليمية والدولية وإستثمار نتائج الدراسات والأبحاث بما يحقق التطور والنماء والتخطيط السليم.

٣- التوسع في إنشاء كليات المجتمع بما يرفع الطاقة الإستيعابية لمواكبة الزيادة في اعداد خريجي الثانوية العامة.

٤- العمل على الإلتزام بالإبتعاث للخارج للتخصصات العلمية النادرة التي تخدم أهداف التنمية.

٥- تحسين أحوال أساتذة الجامعة والعاملين فيها من حيث الأجور والمرتبات.

٦- الإهتمام ببناء القدرات التربوية والمهنية لأساتذة الجامعة والكليات والمعاهد العليا.

٧- العمل على تحديث أساليب وطرائق التدريس في التعليم العالي.

٨- تشجيع ودعم الشراكة والتوأمة مع جامعات إقليمية ودولية.

تغطية صحية أفضل وجودة أرفع للخدمة الصحية.

١- إقرار نظام التأمين الصحي.

٢- مواصلة الإهتمام بالكادر العامل في القطاع الصحي، أطباء وفنيين وممرضين وإداريين، وتحسين أحوالهم المعيشية والإرتقاء بمستوى تأهيلهم علمياً وعملياً.

٣- توسيع فرص الحصول على الخدمات والرعاية الصحية العلاجية والوقائية، والصحة الإنجابية والتحصين.

٤- تطوير النظام الصحي وتحسين مستوى الأداء في مؤسسات القطاع الصحي.

٥- التوسع في بناء المعاهد والكليات الصحية لتأهيل الكوادر الطبية المساعدة.

٦- التوسع في إنشاء الأقسام المتخصصة للأمراض المستعصية وفي مقدمتها أمراض السرطان في عواصم المحافظات.

٧- دعم إنشاء وحدات غسيل الكلى في المدن الرئيسية بما يسهل حصول المواطن على الخدمة.

٨- تشجيع منظمات المجتمع المدني للإسهام في مجالات الخدمات الصحية.

٩- الإهتمام ببرامج الصحة الإنجابية وتنظيم الأسرة وتفعيل التوعية الدينية والصحية حول تنظيم الأسرة وبما يحقق التوازن الملائم بين النمو السكاني والإقتصادي.

١٠- مواصلة تشجيع الإستثمارات الخاصة في القطاع الصحي وبما يكفل تطويره والحد من ظاهرة العلاج في الخارج.

طفولة سعيدة وشباب قادر على المساهمة في مسار التنمية.

١- مواصلة الإهتمام بالطفولة والنشء وتوفير كافة الرعاية لهم والعمل على توفير الحماية للأطفال من كل أشكال العنف والتسول والعمالة وتفعيل قانون حقوق الطفل وتعديل القوانين الاخرى التي تتعارض مع احكامه والتوسع في حملات التحصين للأطفال من الأمراض الفتاكة وتوفير الوسائل الكفيلة بتنمية قدراتهم الذهنية وتنشئتهم في مناخات سلمية وبما يكفل لهم طفولة سعيدة

٢- دعم مشاركة الشباب في التنمية وخدمة المجتمع.

٣- مواصلة إنشاء تمويل مشاريع البنية التحتية المخصصة لأنشطة الشباب.

٤- توفير المزيد من الفرص لممارسة الأنشطة الرياضية والترفيهية للشباب وتهيئة البيئة المواتية للإبداع وتنمية الشخصية المتوازنة والإيجابية.

٥- إنشاء المزيد من الأندية العلمية والثقافية والإستمرار في دعم وتشجيع المبرزين من الشباب في مختلف المجالات.

٦- الإهتمام بتوسيع قاعدة مشاركة الشباب في الألعاب الرياضية محلياً وعربياً ودولياً.

٧- الإهتمام بالنشاط الرياضي ودعم الأندية الرياضية وتطوير أنشطتها الرياضية والإجتماعية والثقافية.

٨- الإهتمام بالرياضة النسوية وإنشاء أندية خاصة بهن.

٩- إنشاء معهد إعداد قيادات العمل الشبابي والكشفي والإرشادي وفتح فروع في المدن الرئيسية.

١٠- الإهتمام بالمبدعين من الشباب وتنمية مهاراتهم وقدراتهم.

١١- مواصلة تبنِّي البرامج التي تكفل غرس قيم الولاء والانتماء الوطني في نفوس الشباب وتحصينهم من كافة أشكال الغلو والتطرف والإنحراف.

١٢- مواصلة الإهتمام ببرلمان الأطفال وتقديم الدعم اللازم له من أجل ممارسة دوره في تنمية التربية الديمقراطية لدى الأطفال وغرسها فيهم.

مشاركة أوسع وتمكين أكبر للمرأة في كافة الميادين.

أولاً: تعزيز دور المرأة في الحياة السياسية والعامة:

١- تشجيع زيادة مشاركة المرأة في الحياة السياسية بما يمكنها من الفوز بنصيب أكبر في المقاعد البرلمانية والمحلية.

٢- زيادة نصيب المرأة في شغل المناصب الوزارية والدبلوماسية والقيادية في مؤسسات وأجهزة الدولة ومنظمات المجتمع المدني.

٣- إزالة مظاهر التمييز والإختلالات المؤسسية والتشريعية التي تحد من دور المرأة في عملية التنمية.

٤- دعم القدرات المؤسسية للمنظمات غير الحكومية المعنية بالمرأة.

ثانياً: توسيع الفرص الإجتماعية للمرأة:

١- تشجيع تعليم الفتاة وتقليص الفجوة التعليمية بين الذكور والإناث في مراحل التعليم الأساسي والثانوي والجامعي.

٢- التوسع في برامج محو الأمية وتنمية المهارات الحياتية للمرأة الريفية.

٣- العمل على إنجاز التشريعات القانونية الكفيلة بحماية المرأة من كافة أشكال التعسف والإستغلال والتمييز وبما ينسجم مع أحكام الشريعة الإسلامية، ومبادئ حقوق الانسان.

ثالثاً: تمكين المرأة إقتصادياً:

١- الإهتمام بالمرأة العاملة والعمل على زيادة مساهمتها في النشاط الإقتصادي وتوسيع الفرص الإقتصادية لها في كافة القطاعات.

٢- بناء القدرات الفنية والمهنية والحرفية للمرأة لتمكينها من دخول سوق العمل من خلال إنشاء معاهد تدريب مهني تخصصية.

٣- توفير التمويل للمشاريع المدرة للدخل الموجهة للمرأة والإهتمام بالأسر المنتجة والفقيرة.

٤- زيادة فرص إستفادة المرأة من القروض, التي تقدمها الجمعيات وبرامج الإقراض.

٥- التوسع في إنشاء دور الحضانة للإهتمام بالأطفال وتمكين النساء العاملات من الإستقرار الوظيفي.

←